



تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر في السودان

الفقر الريفي في السودان

يضرّب الفقر بجذوره في أعماق السودان ويتركّز الجانب الأعظم منه في المناطق الريفية. وفي عام 2002 بلغ عدد من يعيشون دون خط الفقر على أقل من دولار أمريكي واحد يوماً زهاء 20 مليون نسمة. وتشير التقديرات إلى أن نحو 19 مليون شخص، أو 85 في المائة من سكان الريف، يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع.

ويقاسي معظمهم من أجل الحصول على لقمة العيش لأنفسهم ولأسرهم. وتنعدم أو تضيق سبل حصولهم على مياه الشرب الآمنة والخدمات الصحية. ويحتل السودان المرتبة الحادية والستين في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين الدول السبعة والسبعين الأقل نمواً في العالم.

ويتفاوت انتشار الفقر تفاوتاً شديداً تبعاً للإقليم، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تفاوت توزيع النمو الاقتصادي. ولكنه ناجم كذلك عن الدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه الصراع في أنحاء معيّنة من البلاد. وتعاني مختلف المناطق من تفاوت شديد في فرص الحصول على التعليم، والإصحاح، والمياه النظيفة، والوصول إلى البنية الأساسية والموارد الطبيعية، والحصول على الدخل، والعدالة، والحماية السياسية. ومثال ذلك أن الخدمات الصحية في جنوب السودان لا تصل إلا لما نسبته 25 في المائة من السكان. والسكان الأشد تعرّضاً للفقر هم الذين يعيشون في المناطق التي تضررت أو ما زالت تتضرر من الجفاف والصراع، لا سيما الجنوب ودارفور.

الصراع يفضي إلى مزيد من الفقر

أودت الاضطرابات المدنية التي شهدتها السودان على مدى أكثر من عقدين بحياة ما يقرب من 1.5 مليون شخص وخلفت آثاراً مدمرة على رفاه السكان. وترجع نشأة الصراع المدني الممتد في السودان عموماً إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن إهمال القطاع الزراعي، وتخبُّط إصلاحات الأراضي، وعدم الإنصاف في توزيع موارد التنمية بين المناطق الحضرية والريفية وبين الزراعة المروية والتقليدية، وحرمان المجتمعات المحلية من المشاركة في اتخاذ القرارات. وأفضت تلك السياسات إلى ظهور اقتصاد يقوم أساساً على تصدير الموارد الطبيعية وتأجيرها، والتنافس على الوصول إلى المياه والأراضي الشحيحة، وعدم كفاية جهود بناء الأمة.

وفي أعقاب عقود من الصراع الداخلي، أبرم السودان اتفاق سلام في يناير/كانون الثاني عام 2005، وقامت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة وحكومة جنوب السودان بإطلاق خطة إنعاش وبناء للسلام والتنمية تستغرق ست سنوات. وتعهّدت الجهات المانحة الدولية بالمساهمة في التكاليف الكبيرة التي يتطلبها تعمير البلاد.



وتشدد وطأة النمو السكاني السريع على النظم الإيكولوجية الهشة بالفعل، وهي حالة استفحلت جراء تشريد السكان سواء بسبب الجفاف أو الصراع. فالصراع في دارفور مسؤول وحده عن تشريد ما يربو على مليوني شخص. وإضافة إلى ذلك، تندهور الموارد بسبب تآكل التربة وضباب خصوبتها والأضرار التي تلحق بمستجمعات المياه. وتتناقص الإنتاجية الزراعية بسبب الافتقار إلى المنجزات التكنولوجية في مجال الزراعة البعلية. وما يشكله ذلك من تهديد للأمن الغذائي وسُبل المعيشة. ويتفشى سوء التغذية والسُّل والملاريا. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن 22 في المائة من الأطفال في الجنوب وفي دارفور يعانون من سوء التغذية الحاد، وربما ترتفع معدلات الإصابة بالإسهال بين الأطفال لتصل إلى 45 في المائة في جنوب السودان.

ويزداد عموماً التعرُّض للفقر بين صغار المزارعين والرعاة في مناطق الزراعة البعلية التقليدية وقطاعات تربية الحيوانات عنه في مناطق الري. ويعتمد السكان الذين لا يمتلكون أي أراضٍ على الإيرادات النقدية التي يحصلون عليها من العمالة العرضية، مثل جمع حطب الوقود وصناعة الفحم. ويعتمد الكثيرون على المعونة الإنسانية. وبلغ عدد من كانوا في حاجة إلى مساعدات غذائية خلال عام 2006 نحو 2.5 مليون شخص في دارفور وما يقرب من 3 ملايين شخص في الجنوب والشرق والمناطق الانتقالية.

وتمثل العزلة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في الفقر. فالمستوطنات التي تقع على مسافات بعيدة عن الطرق الرئيسية تعاني انعدام أو ضيق سُبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والأسواق. وبلغ الفقر أشد درجاته في المجتمعات الريفية بين الأسر التي لا تمتلك أصولاً أو قوة عاملة، وهي أسر تتألف من كبار السن أو المعوقين، أو الأسر التي ترأسها النساء ولديها صغار معالون. وتعد النساء والفتيات من أكثر أفراد الأسرة حرماناً، إذ لا يحصل إلا أقل من ثلثهن على التعليم.

وتتمثل الأسباب الجذرية للفقر في استراتيجيات التنمية غير الملائمة، والتكثيف البطيء مع التقلبات المناخية، وتدهور الموارد الطبيعية. كما أدت هذه الأسباب إلى تأجيج الصراعات المدنية الممتدة التي ما انفكت تخلف آثاراً مدمرة على سكان الريف.

وترتبط مستويات الفقر في البلد ارتباطاً وثيقاً بجوانب القوة والضعف في الإنتاجية الزراعية. فخلال حقبة السبعينات، بدأ السودان، جنباً إلى جنب مع الكثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، في إدخال المزارع الواسعة التي تعتمد على الميكنة الزراعية. وتوسيع قطاع الري سعياً إلى زيادة إنتاج المحاصيل خاصة المحاصيل النقدية. وأدت النظم الزراعية الجديدة وسياسات تخصيص الأراضي إلى تشريد مزارعي الكفاف والبدو من أراضيهم، وتفكيك نظم الملكية والإدارة الجماعية التقليدية التي حالت من قبل دون اندلاع الصراعات المحلية. وبات من المؤكد عدم ملاءمة تلك النظم للمناطق الهشة إيكولوجياً التي تناسبها أكثر أساليب الزراعة التقليدية التي تنسم برعي الماشية وتنقل المزارعين.

وتتمثل العقبات أمام صغار المزارعين في صغر مساحة حيازات الأراضي، وانخفاض معدلات الإنتاجية، وعدم القدرة على رفع مستوى دخلهم. وبالنظر إلى الافتقار إلى الأمطار وإمدادات المياه المنزلية، فإن موسم الزراعة لا يستمر إلا لفترة وجيزة بالنسبة لمعظم المزارعين وتكرر حالات تلف المحاصيل. وتشكل الآفات والأمراض مشاكل يعجز المزارعون عن مكافحتها. ولا تستطيع النظم القائمة للبحوث والدعم الزراعي تجهيز ونشر مجموعات جديدة من التدابير التقنية القادرة على التغلب على تلك المشاكل.

ويتعذر على المزارعين الإفلات من حلقة انخفاض الإنتاجية والدخل بسبب ضيق سُبل الوصول إلى الائتمانات، وقنوات التوزيع والتسويق. وبسبب الافتقار إلى المعرفة التقنية الكافية وتدني مهارات الإنتاج والتسويق. وانتشرت على نطاق واسع الهجرة الموسمية سعياً وراء فرص العمل بأجر في المزارع التي تعتمد على الميكنة الزراعية والري وفي المناطق الحضرية.

استئصال شأفة الفقر الريفي في السودان

تلتزم حكومة السودان بإجراء إصلاحات هيكلية والتصدي للأسباب الجذرية للفقر في البلد. وأتاح اتفاق السلام بين الشمال والجنوب للحكومة اتخاذ مسار جديد في التصدي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة المثيرة للقلق. وتم وضع قواعد اتفاق السلام لإعادة توزيع الثروة والسلطة بطريقة أكثر توازناً، وسيخصص فائض إيرادات صادرات النفط للحد من الفقر.

وفي عام 2004، توصلت حكومة السودان وحركة التحرير الشعبي إلى اتفاق بشأن الأهداف الرئيسية للإطار السياساتي لاستراتيجية وطنية للحد من الفقر. وترمي الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر إلى تحقيق هدفين شاملين، هما:

- تحقيق سلام دائم والحد من خطر الصراعات في المستقبل
- إحراز تقدّم ملموس صوب الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى

وتقوم الاستراتيجية على أساس الحاجة إلى تقاسم فوائد النمو الاقتصادي على نطاق واسع وبشكل منصف في جميع أنحاء البلد.

وتركز أولويات التنمية الريفية على الحد من الفقر، وإعادة بناء سُبل المعيشة، وتوفير البنية التحتية والخدمات والاستثمارات الأساسية في مجال الزراعة، وبخاصة في قطاع الزراعة البعلية. وتتصدى الاستراتيجية للتنمية الريفية من عدد من الجوانب المرتبطة بالأسباب الهيكلية للفقر الريفي وذلك من خلال ما يلي:

- بناء هيكلية لامركزية ومتعددة الطبقات للحكم بحيث تتسم بالشفافية والمسؤولية وتخصيص موارد كافية
- تنفيذ برامج شاملة لبناء القدرات وتعزيز المؤسسي
- تهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على التنمية الريفية
- تمكين المجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك النساء والشباب
- تنفيذ إدارة سليمة بيئياً للموارد الطبيعية

وفي عام 2006، أطلقت حكومة الوحدة الوطنية حملة للاستثمار عُرفت باسم الإنعاش الزراعي لتوجيه أموال كبيرة إلى قطاع المياه والميكنة باعتبار ذلك مسألة تتسم بالأولوية.

استراتيجية الصندوق في السودان

عدد المشروعات/البرامج
الممولة بالقروض: 15
مجموع التكلفة:
550.1 مليون دولار أمريكي
قيمة التمويل المقدم من
الصندوق:
211.8 مليون دولار أمريكي
المستفيدون المباشرين:
410 900 أسرة
التمويل المشترك:
- البنك الإسلامي للتنمية
- صندوق الأوبك للتنمية
الدولية
- الإدارة الفنلندية للتعاون
الإيماني الدولي
- جمهورية ألمانيا الاتحادية
- المؤسسة الدولية للتنمية
- رابطة التنمية الخارجية
- صندوق التنمية الأفريقي
- المملكة المتحدة

ظل السودان على مدى أكثر من 20 عاماً يمثل أحد البلدان ذات الأولوية للصندوق. ومنذ عام 1979، ساعدت المنظمة فقراء الريف في السودان من خلال تمويل ما مجموعه 15 مشروعاً بما مقداره 211.8 مليون دولار أمريكي من القروض. وحصلت تلك المشروعات على مساهمات إضافية بلغت 316.5 مليون دولار أمريكي من الحكومة والجهات المشاركة في التمويل والمشاركين في المشروعات.

ولكفالة التوازن في تخصيص الموارد العامة للقطاع الزراعي، فإن الصندوق يوجه أنشطته في السودان إلى المناطق التي يتركز فيها فقراء الريف. وخلال النصف الأول من الثمانينات، ركز الصندوق عمله على إعادة إعمار قطاع الزراعة المروية. ومنذ منتصف الثمانينات، بدأ التركيز على التحول نحو تنمية قطاع الزراعة البعلية التقليدية. وفي عام 2002، وافقت حكومة السودان والصندوق على تركيز استثمارات الصندوق المستقبلية في مناطق الزراعة البعلية التي ترتفع فيها معدلات الفقر.

وعلى الرغم من أن بعض المشروعات قد أعاقها الصراع الممتد في البلد، فإنها أثبتت عملياً كيف يمكن للحوافز الملائمة أن تساهم بدور كبير في تحسين الإنتاج الزراعي وتدعيم مبادرات السلام. وقام الصندوق بتكييف استراتيجيته مع حالة الصراع، وأدخل تعديلات على برنامجه في السودان ليلانم التحولات المتعاقبة في السياسات والأولويات الحكومية. ويساند الصندوق جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز اللامركزية وتدعيم الإدارة المحلية للموارد الطبيعية في إطار الالتزام بالحد من الفقر الريفي وبناء حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلد.

ويدعم الصندوق جهود حكومة السودان الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية لفقراء الريف ودخولهم وإنتاجيتهم كجزء من عملية شاملة للتنمية وبناء القدرات. وفي ظل نهوض البلد من الحرب الأهلية فإن الهدف الرئيسي الذي يرمي الصندوق إلى تحقيقه بشكل خاص هو معالجة القضايا التي تشكل أساس الصراع وتؤدي إلى تفاقم الفقر وذلك من خلال تعزيز دعم القطاع الزراعي، وتحسين إصلاحات الأراضي، والإنصاف في توزيع الموارد، ومشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات، وتمكين الفقراء من الوصول إلى الأراضي والمياه.

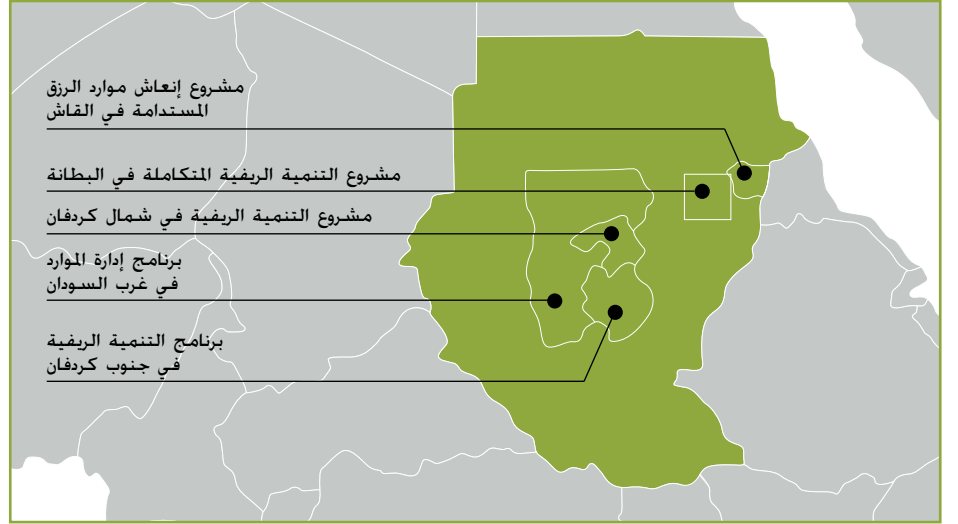
وتماشياً مع السياسة الحكومية الحالية الرامية إلى القضاء على مركزية الحكم المحلي، فإن برنامج الصندوق في السودان يساعد على تمكين المجتمعات المحلية، وحماية وتأكيد الحقوق التقليدية في الموارد، وتعزيز الحكم المحلي السليم. ويشكل تمكين الإدارة المحلية للأراضي وحقوق المياه سمة مهمة للمشروعات التي يمولها الصندوق.

وتتضمن جميع مشروعات الصندوق في السودان عمليات قائمة على المجتمع المحلي ومدفوعة به، والعمل مع السكان المحليين لكفالة تحقيق الأمن الغذائي وإدراج الدخل من الزراعة في إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وترمي جميع المشروعات في الأساس إلى بناء الاعتماد على الذات. ويتم تشجيع أفراد المجتمعات المحلية على تنظيم مجموعات لإدارة الخدمات الائتمانية الجديدة. وتميل المشروعات إلى تجميع طائفة عريضة من أفراد المجتمع المحلي الذين يمثلون مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وتفسح تلك المشروعات المجال أمام النساء للاشتراك بدور نشط في عملية التنمية.

وساعدت المشروعات الممولة من الصندوق على زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير البنية الأساسية الحاسمة. ومن خلال الأنشطة الموجهة للنساء، عملت المشروعات في السنوات الأخيرة على ضمان تمثيل النساء في منظمات القواعد الشعبية وفي فرق إدارة المشروعات.

وسوف يواصل برنامج الصندوق استهداف فقراء الريف في قطاع الزراعة البعلية حيث من الممكن الوصول، وبتكلفة يمكن تحملها، إلى أعداد من الأسر تفوق ما يمكن الوصول إليه في قطاع إصلاح منشآت الري. وتعتمد الزراعة البعلية اعتماداً أقل على استيراد المعدات، وتنتج محاصيل وقطعانا من الماشية التصديرية العالية الجودة وهي بذلك تسهم بدور أكبر في تحقيق إيرادات من النقد الأجنبي.

العمليات المعتمدة



مشروع التنمية الريفية المتكاملة في البطانة

ظلت منطقة البطانة تمثل وحدة اجتماعية اقتصادية وسياسية على مدى قرون كثيرة ولكنها تنقسم حالياً إلى أقسام إدارية مختلفة. ويتمثل الهدف الشامل للمشروع في تحسين سُبل معيشة الأسر الريفية الفقيرة في المنطقة المستهدفة، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الجفاف. ويستهدف المشروع أسر صغار الرعاة في مناطق الكنتان الرملية والسهول الطينية في المنطقة، والأسر التي تزاول الزراعة المروية، وأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يرتحلون موسمياً مع قطعانهم. وأدى فتح موارد الرعي والمياه أمام الجميع في الإقليم إلى أضرار بيئية بالغة حول تسهيلات المياه، كما أفضى إلى نقص شديد في المياه.

ويُعد إنتاج الحيوانات وتسويقها من أكثر الأنشطة الاقتصادية استدامة في إقليم البطانة، ويمثل رفع مستوى الإنتاجية طريقة فعالة لإدخال تحسينات دائمة في ظروف المعيشة والأمن الغذائي الأسري لأفقر الأسر في منطقة المشروع. كما يُعد ذلك طريقة ملائمة للنهوض بالوضع الاقتصادي للمرأة في المجتمع المحلي والمنزل. ويساعد المشروع كذلك على تنمية إنتاج المحاصيل، والمشروعات غير الزراعية الصغيرة، خاصة تجهيز منتجات الألبان.

ويرمي المشروع إلى تحقيق الأهداف المحددة التالية:

- دعم تحسين إدارة الموارد الطبيعية لكفالة تنظيم وصول الجميع إلى الأراضي والموارد المائية
- زيادة فرص وصول النساء والرجال إلى أسواق الماشية وتعزيز موقفهم التفاوضي في الأسواق عن طريق إعادة إعمار البنية الأساسية للأسواق وإنشاء نظم لمعلومات الأسواق وتنظيم مجموعات المنتجين
- بناء قدرات منظمات القواعد الشعبية على تصميم وتنفيذ مبادرات إنمائية سليمة بيئياً تشترك فيها النساء والفئات الاجتماعية المهمشة

مجموع التكلفة:
29.8 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق:
24.8 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع:
8 سنوات
المنطقة الجغرافية:
منطقة مستطيلة الشكل عُرفت على مر التاريخ باسم البطانة وتغطي الولايات الشرقية للخرطوم، وقضارف، ونهر النيل، والجزيرة، وكسلا
المستفيدون المباشرين:
40 000 أسرة

برنامج إدارة الموارد في غرب السودان

سيغطي البرنامج منطقة تسكنها نسبة كبيرة من صغار المزارعين والرعاة الفقراء أو الفقراء المدقعين. ولا تتوفر للأسر إلا إمدادات محدودة من الغذاء والمياه ولا تتاح لهم أي مصادر للدخل بخلاف ما يكسبونه من الرعي والزراعة.

ويتمثل الهدف الطويل الأجل للبرنامج في بناء الزراعة البعلية التقليدية وتحسين الظروف الاقتصادية في المجتمعات المحلية في ثلاث من ولايات كردفان. ويركز البرنامج على أهمية الإدارة الملائمة للموارد الطبيعية في حسم الصراع على الأراضي والمياه. وتشمل العناصر الأساسية للبرنامج تحديد حقوق ملكية الأراضي للرعاة والمزارعين الذين يزاولون الزراعة التقليدية والقائمة على الميكنة، وتحسين سبل الوصول إلى المياه، وتوفير أو تعزيز البنية الأساسية. وسوف ينفذ البرنامج استثمارات في أفقر المناطق لإعادة تكوين قطاع الماشية، وتقديم التدريب المهني، وإدخال المشروعات البديلة المدرة للدخل. وسوف يعمل البرنامج بشكل عام صوب تعزيز تنظيم المجتمع المحلي، لا سيما من خلال الاستعانة بنساء الريف.

مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش

تغطي منطقة المشروع دلتا القاش في الجزء الشرقي من السودان الذي شهد اضطرابات مدنية. وبالنظر إلى أهمية مواردها المائية فقد اجتذبت المنطقة أعداداً كبيرة من الفقراء الذين شردتهم الحرب الأهلية وموجات الجفاف لتضيق بذلك ضغوطاً هائلة على قاعدة الموارد. وفي ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان في هذه المنطقة خلال العقود الأخيرة فقد تناقص مجموع المساحة المزروعة وانعكس ذلك سلباً على موارد الرزق. ويرمي المشروع إلى تعزيز الاستخدام المنصف والمستدام للأراضي والموارد المائية.

ويتمثل الهدف الشامل للمشروع في إنعاش موارد الرزق للفقراء الذين يعيشون في المنطقة، وضمان وصولهم إلى أراضي الزراعة المروية وإمدادات المياه. وتتمثل الأهداف المحددة للمشروع فيما يلي:

- إعادة إعمار مخطط الري بالغمر لزيادة توفر الأراضي الصالحة للزراعة
- رفع مستوى الإنتاج الحرجي والإنتاجية الحيوانية
- إصلاح مرافق المياه القائمة من أجل توسيع فرص وصول المجتمعات المحلية إلى المياه الآمنة
- توسيع نطاق الخدمات المالية الريفية لتصل إلى صغار المستأجرين، والرعاة، والمعلمين، والنساء
- مساعدة المؤسسات على دعم الإدارة المحسنة للموارد المحلية

وبدأ المشروع بالفعل في عملية توجيه الإصلاحات إلى إدارة الأراضي والمياه وساعد على تعبئة الهياكل المؤسسية التي ستمكّن المزارعين من إدارة تلك الموارد.

برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان

يغطي البرنامج جميع المناطق الريفية في ولاية جنوب كردفان، مع التركيز على أفقر السكان في الإقليم. وشهدت هذه المنطقة اضطراباً مدنياً خلال العقود الماضية وتمزقت بشدة مجتمعاتها المحلية الريفية. وألحق النزاع المدني أضراراً بالغة بالإنتاجية الزراعية والبنية الأساسية التي تشكل قوام تلك الإنتاجية. وتعاني النساء بشدة من آثار النزاع المدني على الخدمات.

ويتمثل الهدف الشامل للبرنامج في تحسين دخل أفقر السكان في الولاية، وهم أسر أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة، لا سيما الأسر التي ترأسها النساء، وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. ويساند البرنامج عملية السلام من خلال التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد الأزمة.

وأما الأهداف المحددة للبرنامج فهي:

- رفع مستوى الدخل والإنتاجية عن طريق توفير الخدمات المجتمعية والدعم التقني
- تشجيع الإدارة المنصفة للمراعي والمزارع الجماعية
- إنشاء شبكات لمياه الشرب الآمنة وتسهيلات الرعاية الصحية الأساسية التي تديرها المجتمعات المحلية
- إنشاء خدمات الائتمانات الريفية المستدامة
- تحسين شبكة الطرق الريفية
- إنشاء مؤسسات محلية وعلى مستوى الولاية يكون في وسعها مساعدة المجتمعات الريفية على تحسين سبل معيشتها
- تمكين السكان في المجتمعات المحلية على تخطيط أنشطتهم الإنمائية وتنفيذها وإدارتها وحسم الصراعات بين الجماعات.

مجموع التكلفة:
49.0 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق:
25.5 مليون دولار أمريكي

مدة البرنامج:
8 سنوات

المنطقة الجغرافية:
شمال وجنوب
وغرب كردفان

المستفيدون المباشرون:
65 000 أسرة زراعية

مجموع التكلفة:
39.0 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق:
24.9 مليون دولار أمريكي

مدة المشروع:
2004-2012

المنطقة الجغرافية:
ولاية كسلا

المستفيدون المباشرون:
67 000 أسرة

مجموع التكلفة:
39.6 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق:
17.9 مليون دولار أمريكي

المنحة المقدمة من الصندوق:
150 000 دولار أمريكي

مدة البرنامج:
2001-2011

المنطقة الجغرافية:
ولاية جنوب كردفان

المستفيدون المباشرون:
26 200 أسرة

ويسهم المشروع بدور كبير في إعادة إرساء السلام في الإقليم عن طريق تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي لفقراء الريف المتضررين من النزاع المدني. ووزعت مجموعات من التسهيلات الزراعية الأولية على ما يقرب من 20 000 من أفقر المزارعين في منطقة البرنامج.

مشروع التنمية الريفية في شمال كردفان

تقوم زراعة مروية محدودة في محافظتي أم روبا وبارا في غرب السودان اللتين اجتاحتها سلسلة من موجات الجفاف خلال حقبة الثمانينات ومطلع التسعينات. وأدى تدفق أعداد كبيرة من المشردين من الجنوب إلى اشتداد الوطأة على الموارد الهشة بالفعل، مما كان له آثاره السلبية الكبيرة على سبل المعيشة. ويتمثل الهدف الشامل للمشروع في تحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية المستهدفة في المنطقة، وبخاصة من أجل ضمان أمنها الغذائي وزيادة قدرتها على مواجهة الجفاف.

وتشمل الأهداف المحددة ما يلي:

- زيادة قدرة المجتمعات المحلية القروية على تخطيط مخططات التنمية وتنفيذها وإدارتها
- إنشاء نظم للدعم بغرض مساعدة المجتمعات المحلية على التنمية
- تعزيز إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية
- إنشاء مؤسسات مالية تشاركية مستدامة

وعلى الرغم مما واجهه المشروع من صعوبات جرّاء جوانب القصور في عملية اللامركزية فقد ساعد على تكوين لجان للتنمية القروية في منطقة المشروع، وحققت تلك اللجان نجاحاً في تعبئة المجتمع المحلي وحشد الموارد لأنشطة التنمية. ويعمل المشروع على تحسين استهدافه لأشد المجتمعات المحلية فقراً. وحقق المشروع بالفعل فوائد ملموسة في الإنتاجية للمزارعين.

العمليات المنجزة

مشروع تقديم الائتمان التعاوني في النهود

مجموع التكلفة: 16.7 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق: 9.5 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 1989-1998
المنطقة الجغرافية: منطقة النهود في مديرية شمال كردفان
المستفيدون المباثرون: 16 400 أسرة
التمويل المشترك: الإدارة الفنلندية للتعاون
إجمالي الدولي (2.5 مليون دولار أمريكي)

مشروع إصلاح منشآت الري

في المديرية الشمالية

مجموع التكلفة: 27.2 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق: 9.5 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 1987-1998
المنطقة الجغرافية: ثلاث مقاطعات في المديرية الشمالية
المستفيدون المباثرون: 13 400 أسرة
التمويل المشترك: جمهورية ألمانيا الاتحادية
(12.5 مليون دولار أمريكي)

مشروع تنمية منطقة السافانا

الغربية - المرحلة الثانية

مجموع التكلفة: 43.6 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق: 10.0 ملايين دولار أمريكي
مدة المشروع: 1986-1994
المنطقة الجغرافية: ولاية جنوب دارفور
المستفيدون المباثرون: 50 000 أسرة
التمويل المشترك: المؤسسة الدولية للتنمية
(10.7 مليون دولار أمريكي)؛ ورابطة التنمية الخارجية
(10.3 مليون دولار أمريكي)

مشروع الخدمات الزراعية في منطقة النيل الأبيض

مجموع التكلفة: 15.0 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق: 10.7 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 1995-2002
المنطقة الجغرافية: محافظات الدويم، والقطينة، والجليلين، وكوستي في الولاية الوسطى
المستفيدون المباثرون: 6 000 أسرة

مشروع إصلاح منشآت الري في

المديرية الشمالية - المرحلة الثانية

مجموع التكلفة: 32.5 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق: 12.0 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 1993-1998
المنطقة الجغرافية: منطقة مروي في الولاية الشمالية
المستفيدون المباثرون: 12 600 أسرة
التمويل المشترك: البنك الإسلامي للتنمية
(9.6 مليون دولار أمريكي)؛ وصندوق الأوبك للتنمية
الدولية (5.4 مليون دولار أمريكي)

مشروع التنمية الزراعية في جنوب الرصيرص

مجموع التكلفة: 14.7 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق: 10.3 مليون دولار أمريكي
قيمة المنحة المقدمة من الصندوق: 50 000 دولار أمريكي
مدة المشروع: 1992-2000
المنطقة الجغرافية: جنوب الرصيرص، محافظة النيل الأزرق في الإقليم الأوسط
المستفيدون المباثرون: 4 700 أسرة

مشروع طريق الماشية

مجموع التكلفة: 19.6 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق: 6.0 ملايين دولار أمريكي
مدة المشروع: 1985-1992
المنطقة الجغرافية: منطقة دارفور ومنطقة كردفان ومديرية النيل الأبيض في المنطقة الوسطى المستفيدين: مجموعات الرعاة في المنطقة
التمويل المشترك: المؤسسة الدولية للتنمية (5.5 مليون دولار أمريكي)

مشروع الإحياء الزراعي في الإقليم الشمالي

مجموع التكلفة: 23.1 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق: 10.0 ملايين دولار أمريكي
مدة المشروع: 1984-1993

المنطقة الجغرافية: مقاطعات مروى، والدة، ودنقلة، في المديرية الشمالية المستفيدين المباشرين: 40 000 أسرة
التمويل المشترك: صندوق الأوبك للتنمية الدولية (8.2 مليون دولار أمريكي)

مشروع حلفا الجديدة لإحياء منشآت الري

مجموع التكلفة: 128.8 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق: 15.1 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 1981-1988
المنطقة الجغرافية: محافظة كسلا في شمال السودان المستفيدين المباشرين: 22 000 أسرة
التمويل المشترك: المؤسسة الدولية للتنمية الدولية (40.0 مليون دولار أمريكي). ومصرف التنمية الأفريقي (10.0 ملايين دولار أمريكي)

المشروع الزراعي للإقليم الجنوبي

مجموع التكلفة: 55.9 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض المقدم من الصندوق: 15.0 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 1980-1985
المنطقة الجغرافية: المنطقة الجنوبية المستفيدين المباشرين: 44 000 أسرة
التمويل المشترك: المؤسسة الدولية للتنمية (15.0 مليون دولار أمريكي). والمملكة المتحدة (18.5 مليون دولار أمريكي). وجمهورية ألمانيا الاتحادية (1.9 مليون دولار أمريكي)
وضع المشروع: تم إقفاله

استراتيجية الصندوق للحد من الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تغطي استراتيجية الصندوق للإقليم الجهات المقترضة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومؤخراً الدول الأعضاء من إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً.

والتحول التدريجي في بلدان الإقليم من الاقتصادات التي كانت الدولة تحكم سيطرتها عليها يقدم الكثير من الفرص ويتسبب في نشأة الكثير من المخاطر لفقراء الريف. فقد أتيحت لهم خيارات أكثر بشأن ما ينتجونه وطريقة إنتاجه، وتحسنت فرص وصولهم إلى الأسواق والخدمات، وازدادت إمكانيات تطبيق نهج عملية ومبتكرة لإدراج الدخل. على أن فقراء الريف لا ينظر إليهم باعتبارهم قطاعاً «مثمراً» في المجتمع، ويتعرضون لخطر الاستبعاد من اتخاذ القرارات والوصول إلى الخدمات ما لم يكن لهم صوت سياسي قوي. ولذلك فإن دور الصندوق في الإقليم هو تحسين سبل وصول فقراء الريف إلى تلك الفرص الجديدة والحد قدر المستطاع من المخاطر التي قد تجلبها عملية التغيير.

وترتكز الأهداف الاستراتيجية للصندوق في الإقليم على أربعة مجالات رئيسية:

- تمكين فقراء الريف من المشاركة في صنع القرارات والسياسات التي تمس حياتهم وتديم فقرهم.
- تنويع الدخل حتى يتسنى لفقراء الريف إيجاد سبل لكسب العيش لإطعام أسرهم وإرسال أطفالهم إلى المدارس، وتحسين مستوى معيشتهم. ويرمي الصندوق إلى المساعدة على تهيئة بيئة مواتية ودعم المؤسسات التي قد تساعد الفقراء على تنويع دخلهم.
- قضايا الجنسين. على الرغم من الدور المهم الذي تؤديه المرأة في القطاع الريفي فإن الإقليم يشهد تفاوتاً كبيراً بين الجنسين، ولا بد من التركيز على تحسين وضع المرأة.
- إدارة الموارد الطبيعية. يواجه سكان الإقليم قيوداً شديدة على الموارد الطبيعية. وتعد ندرة المياه أهم مشكلة يلزم التصدي لها على وجه السرعة. وترتبط الإدارة البيئية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالنمو في قطاع الزراعة كما ترتبط بالحد من الفقر الريفي.

وسعيًا إلى تحقيق هدفه في الإقليم فإن استثمارات الصندوق تساند ما يلي:

- تنمية المجتمع المحلي وبناء المؤسسات
- ترويج التكنولوجيات الملائمة للمناطق الحدية والجافة
- الاستثمارات الزراعية الطويلة الأجل
- البنية الأساسية الريفية
- المؤسسات المالية الريفية
- تنمية المشروعات الصغيرة





للاتصال

السيدة رشا يوسف عمر
مديرة البرنامج القطري، السودان

IFAD

Via del Serafico, 107
Rome, Italy 00142

رقم الهاتف: +39 06 54592100

رقم الفاكس: +39 06 5043100

البريد الإلكتروني: r.omar@ifad.org

السيد محمد عبد القادر

موظف الحضور الميداني للصندوق

محطع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الغرفة 111

5 شارع الجامعة

الخرطوم، السودان

رقم الهاتف: +249 183 7773121

الخط الداخلي: 336

البريد الإلكتروني: m.abdelgadir@ifad.org

لزيد من المعلومات عن الفقر الريفي في السودان،

يرجى زيارة موقع الفقر الريفي في هذا العنوان

على شبكة الإنترنت:

www.ruralpovertyportal.org

بناء عالم متحرر من الفقر

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، وهو مكرس لمكافحة الفقر الريفي في أشد مناطق العالم حرماناً.

ويقوم الصندوق، من خلال تقديم قروض ومنح بأسعار فائدة منخفضة، بوضع وتمويل برامج ومشاريع تمكن فقراء الريف من التغلب على الفقر بأنفسهم.

واستثمر الصندوق منذ بداية عملياته في عام 1978 ما مقداره 9.5 مليار دولار أمريكي في 732 برنامجاً ومشاريعاً في جميع أنحاء العالم. وساعدت هذه العمليات ما يربو على 300 مليون من صغار المزارعين والرعاة والصيادين والعمال المعدمين والحرفيين وأفراد مجتمعات السكان الأصليين على اتخاذ خطوات صوب بناء حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم.

بيد أن ذلك لا يمثل سوى جزء واحد فقط من مجموع الاستثمارات في برامج الصندوق ومشاريعه. فعلى مدى السنوات الثماني والعشرين الماضية، ساهمت الحكومات والمشاركون في المشاريع، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والشركاء الآخرون، بتمويل مشترك بلغ 16.1 مليار دولار أمريكي.

والصندوق إذ يعمل مع الشركاء، بمن فيهم فقراء الريف، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية والإنمائية، والقطاع الخاص، فإنه لا يتعامل مع الفقر من موقع الممول المقرض بل من موقع النصير الذي يحمل لواء الدفاع عن فقراء الريف. وتتمثل إحدى أولويات الصندوق في مساعدة فقراء الريف على تنمية منظماتهم وتعزيزها حتى يكون في وسعهم النهوض بمصالحهم وتتحية العقبات التي تحول دون أن يتمكن الكثيرون، خاصة النساء، من تهيئة حياة أفضل لأنفسهم. وذلك هو السبيل الذي من خلاله يستطيع فقراء الريف المشاركة بشكل أكمل في تقرير وتوجيه المسار الإنمائي الخاص بهم.